

Distr.: General
2 November 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الثاني والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي تلقينته من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق). وأرجو ممتناً عرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي عن تنفيذ الاتفاق وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام، الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أحيل إليكم طيه التقرير الثاني والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن كي ينظروا فيه.

وهذا هو تقريرني الدوري الثامن عشر المقدم إلى الأمين العام منذ توليت منصب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية إلى ما هو مقدم في التقرير، أو إن كانت لديكم أي تساؤلات بشأن مضمونه، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين إنزكو

التقرير الثاني والخمسون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن سنة كاملة تفصل عن موعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ في البوسنة والهرسك، فإن القادة السياسيين في البلد قد حولوا بالفعل تركيزهم من الإصلاحات الاقتصادية نحو قضايا قومية ومثيرة للانقسام لم تكن في واقع الأمر غائبة تماما عن الساحة. وقد زادت الأحزاب السياسية، في خضم الحملة السابقة للانتخابات، من شدة مواقفها الاستقطابية أصلا في العديد من القضايا المثيرة للجدل. وفي الاستنتاجات الصادرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي عن أسفه لأن الخطاب المثير للانقسام المتأصل في الماضي والخطة الانتخابية المبكرة قد أفضيا إلى إبطاء وتيرة الإصلاح وكان لهما أثر على المناخ السياسي.

ومن التطورات الإيجابية أن البوسنة والهرسك اتخذت بعض الخطوات لتنفيذ خطة الإصلاح وواصلت العمل على تجميع الردود على استبيان الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك وقعت البوسنة والهرسك معاهدة جماعة النقل مع الاتحاد الأوروبي وخمس دول أخرى في غرب البلقان في أيلول/سبتمبر. وتفتح المعاهدة الباب أمام تطوير البنية التحتية وإدخال تحسينات في قطاع النقل، وتمكن الأطراف الموقعة من مواءمة قوانين النقل الخاصة بها مع قوانين الاتحاد الأوروبي.

واستمر الخلاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن التغييرات التي طرأت على القواعد الانتخابية للبلد. وفي تموز/يوليه، ألغت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك أحكام قانون الانتخابات التي تنظم الانتخابات غير المباشرة للمندوبين في مجلسي برلمان الاتحاد. وكانت المحكمة قد أعلنت في وقت سابق أن تلك الأحكام غير دستورية، حيث اتفقت جزئيا مع رأي مستأنف الحكم أن من الضروري تغيير القواعد لضمان التمثيل المشروع في انتخاب أعضاء من الصرب والبوشناق والكروات في مجلس شعوب الاتحاد.

وتعتقد الأحزاب السياسية وجهات نظر متعارضة حول إمكانية مضي الانتخابات غير المباشرة لمجلس شعوب الاتحاد قدما بعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ إذا لم يتم سد الثغرة في القانون. وإذا لم يتشكل مجلس شعوب الاتحاد بعد المجموعة المقبلة من الانتخابات، فمن المرجح أن يحول ذلك دون تشكيل حكومة اتحادية وتشكيل أحد مجلسي البرلمان على مستوى الدولة، وهو مجلس شعوب البوسنة والهرسك. وحدثت سوابق لمثل هذه العقبات: فقد حدث تأخير في تشكيل مجلس شعوب الاتحاد في الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١، وتدخل الممثل السامي في كل مرة من أجل كسر الجمود في تشكيله.

وعلى الرغم من تلك المخاطر، فإن الأحزاب الممثلة في برلمان الدولة لم تشرع بعد في حوار سياسي جاد لمناقشة التعديلات المحتملة لقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك لمعالجة هذه المسألة. وفي اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه، دعا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام السلطات المعنية إلى ضمان استيفاء جميع الشروط اللازمة، بما في ذلك الإطار القانوني الملزم، من أجل تيسير إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٨ وتنفيذها.

وكما ذكرت قبل ستة أشهر، فإن رئيس جمهورية صربسكا وأعضاء آخرين في حزب الديمقراطيين

الاجتماعيين المستقلين الذي يقوده قد قلعوا من وتيرة تكرار الدعوة إلى انفصال جمهورية صربسكا وحل البوسنة والهرسك بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ جزاءات مالية وأخرى متعلقة بالسفر على رئيس جمهورية صربسكا. وفي أيلول/سبتمبر، أعلن ممثلو الحزب أنه سيجري في الوقت الراهن وقف التهديد بإجراء استفتاء على وضع جمهورية صربسكا، الذي كان جزءا من البرنامج الرسمي للحزب منذ عام ٢٠١٥. ومع ذلك، أدلى رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك في وقت لاحق بالعديد من البيانات التي تدعم استقلال جمهورية صربسكا في نهاية المطاف واتحادها مع صربيا. وبالمثل، واصل بعض السياسيين الكروات الدعوة إلى إعادة تنظيم البلد على أسس إثنية^(١).

وفي إطار السلطة المخولة لي بموجب المرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام، أستغل هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أنه ليس للكيانين الحق في الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن الاتفاق الإطاري يضمن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والمركز الدستوري الداخلي للكيانين.

وثمة مسألة دستورية أخرى يتعين متابعتها عن كثب تتعلق برفض جمهورية صربسكا لسلطة محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. فقد كرر رئيس جمهورية صربسكا دعواته إلى الأعضاء الصرب في الهيئة القضائية للدولة كي ينسحبوا من تلك المؤسسات بعد حكم مثير للجدل أصدرته محكمة الدولة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ويقضي بالترتبة من جرائم حرب.

ومما يبعث على القلق أيضا أنه تم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ السماح ببدء سريان قرار كانت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا اتخذته في عام ٢٠١٥ لإجراء استفتاء بشأن السلطة القضائية في البوسنة والهرسك وسلطة الممثل السامي، وتم آنذاك وضعه جانبا. وفي حين أعلن رئيس جمهورية صربسكا في البداية أن هذا الإجراء اتخذ ليتسنى وقف القرار رسميا، فإنه لمح إلى أنه يمكن تنظيم الاستفتاء كما هو مقرر حاليا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أو إرجاؤه إلى موعد لاحق. وكما ذكرت في تقاريري السابقة المقدمة إلى الأمين العام، فإن ذلك القرار يمثل انتهاكا للمرفق ٤ والمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام، واتساقا مع موقفي المعرب عنه سابقا، فإنني أدعو سلطات جمهورية صربسكا إلى وقف سريان ذلك القرار.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارا بشأن حماية النظام الدستوري وضمان الحياد العسكري لجمهورية صربسكا يؤكد حياد الكيان إزاء الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ويسعى إلى إعادة تحديد موقف الكيان والتزاماته بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، ولا سيما بموجب الدستور، على النحو المبين في الملحق ٤. وردا على ذلك، كنت قد أوضح أن الاتفاق الإطاري، بما في ذلك الدستور، له الأسبقية على أي قانون تعتمده الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وأن السياسة الخارجية هي مسؤولية منوطة حصرا بمؤسسات الدولة.

(١) "فيما يتعلق بإعادة تنشيط البوسنة والهرسك، إذا لم يتم تعديل قانون الانتخابات بحلول نهاية العام، فسوف تطالب جمهورية صربسكا بالعودة إلى ترتيب سابق، كان موجودا قبل اتفاقي واشنطن ودايتون، ألا وهو جمهورية البوسنة والهرسك الكرواتية. وسوف نبذل أيضا مساعينا لدى [مجلس الشعب الكرواتي]، ونطلب منه أن يجعل من هذا الموقف موقفه الرسمي". ماريو كاراماتيتش، يوروبليك، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. "ما نطلبه هو تغيير دستور البوسنة والهرسك، ويجري العمل على تحقيق هذا الهدف في البوسنة والهرسك وخارج البوسنة والهرسك. وفي تلك الحلول، ستكون جميع المناطق التي يحميها مجلس الدفاع الكرواتي أجزاء من الإقليم الذي سيعيش فيه الكروات في البوسنة والهرسك. وهذا أمر مؤكد". دراغان كوفيتش، TV1، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الدوري الثامن عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع ويدوّن الاستشهادات ذات الصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، كما يعرض تقييمي المحايد لتنفيذ المجالات الرئيسية التي تدرج ضمن الولاية الموكلة إليّ. وقد انصبّت جهودي على تناول تلك المجالات، وفقا لما تقتضيه مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، شجعت باستمرار سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وعملت على الحفاظ على التدابير المتخذة سابقا لتنفيذ الاتفاق الإطاري.

٢ - وإنني أواصل تكريس طاقاتي لتنفيذ ولايتي على النحو المحدد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يدعم مكنتي دعما تاما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على السير على الدرب المؤدي إلى زيادة اندماج البلد ضمن هاتين المنظمتين.

ثانيا - آخر المستجدات السياسية

ألف - الأجواء السياسية العامة

٣ - مثلما أشير إلى ذلك في بداية هذا التقرير، فإن على السلطات في البوسنة والهرسك أن تعالج عدة مسائل معلقة، وقد بدأت الأحزاب السياسية بالفعل حملاتها السابقة للانتخابات قبل سنة كاملة من موعد إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي مثل هذه الأجواء حيث تتصاعد الخلافات السياسية ويجري استغلال الانقسامات العرقية وتضخيمها، تصبح معالجة الإصلاحات الحقيقية من التحديات الماثلة وتشكل أيضا ضرورة ملحة.

٤ - وعلى مستوى الدولة والاتحاد، أدت المنازعات السياسية بين الأحزاب داخل الائتلاف الحاكم إلى تقليل فرص إحراز تقدم ملموس. فاتحاد "من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك" الذي يشكل البوشناق أغلبية أعضائه انحاز صراحة إلى أحزاب المعارضة في رفض تقرير عن أداء مجلس وزراء البوسنة والهرسك، مما أدى إلى دعوات من حزب العمل الديمقراطي وأغلبيته من البوشناق إلى انسحاب اتحاد "من أجل مستقبل أفضل" من الائتلاف. وتعمرت العلاقات أيضا بين حزب العمل الديمقراطي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بسبب تباين وجهات النظر حول الحاجة إلى إدخال تغييرات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، وحل النظام الانتخابي في موستار، وطريقة انتخاب أعضاء هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك. كما أن انعدام الحوار السياسي والتعاون بين حزب العمل الديمقراطي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك قد أوقف العمل في الاتحاد، حيث لا تزال هناك عدة بنود رئيسية من التشريعات لم يجز تناولها.

٥ - وفي جمهورية صربسكا، ردت أحزاب المعارضة بقوة بعد أن نجح رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، وائتلافه الحاكم في الضغط على المراجع العام للحسابات بالمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات لجمهورية صربسكا لكي يستقيل بسبب إصدار تقييم سلمي لدى مراجعة الشؤون المالية للكيان. وعندما قامت قيادة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا برفع مناقشة القضية من جدول الأعمال البرلماني في ١٢ أيلول/سبتمبر، عطل مندوبو المعارضة سير الجلسة. وأفيد بأن شرطة جمهورية صربسكا قامت، بناء على طلب من قيادة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، بفصل الأغلبية الحاكمة ومندوبي المعارضة فعلياً، حيث واصلت الأغلبية الجلسة في قاعة أصغر حجماً مُنع مندوبو المعارضة من دخولها. ونشأ جدل أيضاً بسبب تقارير تفيد بأن ضباط شرطة مسلحين كانوا موجودين داخل مبنى البرلمان.

٦ - ولا يزال الفساد وعدم احترام سيادة القانون يمثلان مشكلتين خطيرتين، حيث أن السلطات على جميع المستويات تتجاهل باستمرار بل وترفض القرارات الملزمة التي تتخذها السلطة القضائية. ولا تزال جمهورية صربسكا تتجاهل الأحكام الصادرة عن محكمة البوسنة والهرسك والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية، في حين لا تظهر الأحزاب الاتحادية أي التزام بالتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن سن تعديلات لقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك امتثالاً لقرارات المحكمة الدستورية، وهو أمر يحتمل أن يعرقل تنفيذ الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ ويديم حرمان موستار من أي سبيل يمكن من إجراء الانتخابات المحلية.

٧ - واستمرار السلطات في عدم تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "سايديتش - فينتشي" والقضايا ذات الصلة يعكس أيضاً الاستخفاف الشامل بسيادة القانون. ونتيجة لذلك، وفي ظل النظام الحالي، تم التمييز ضد مجموعات معينة لأكثر من عقدين من الزمن من حيث حقها في شغل مناصب سياسية.

٨ - وكما حدث في الفترة السابقة، فشلت سلطات البوسنة والهرسك في العمل من أجل مصلحتها الذاتية وإتمام عدة تدابير على مستوى الدولة والاتحاد ليتسنى تقديم الدفعة الثانية من الأموال في إطار تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي.

٩ - وقد حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعض التطورات الإيجابية فيما يخص العلاقات في المنطقة، ولا سيما الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصربي ألكسندر فوسيتش إلى سرايفو في أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن فوسيتش زار البوسنة والهرسك عدة مرات بصفته السابقة كرئيس للوزراء، فقد كانت تلك الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس دولة صربي منذ عام ٢٠١١.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٠ - على الرغم من التحديات المستمرة التي واجهتها سيادة القانون والاتفاق الإطاري العام للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد أحجمت عن استخدام سلطاتي التنفيذية تمشياً مع سياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام المتمثلة في التأكيد على "تولي زمام الأمور محلياً" بدلا من اتخاذ القرارات دولياً.

جيم - الأهداف الخمسة وشرطا إغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

١١ - كما هو الحال في الفترة السابقة، لم تحرز سلطات البوسنة والهرسك سوى تقدم محدود نحو تلبية متطلبات الأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بوصفها شروطا مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

الممتلكات الدفاعية وممتلكات الدولة

١٢ - تواصلت عملية تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة في إطار ملكية دولة البوسنة والهرسك. وتشير عبارة "الممتلكات الدفاعية المحتملة" إلى قائمة محددة من الأصول الثابتة التي تحتاج إليها القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، والتي ينبغي تسجيلها لدولة البوسنة والهرسك تمشيا مع دستور البوسنة والهرسك والاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، ومع قانون البوسنة والهرسك بشأن الدفاع، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى كونها جزءا من شروط مشاركة البوسنة والهرسك في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن إحراز التقدم في هذه المسألة أحد الأهداف المتبقية المحددة كشرط مسبق للمرحلة الانتقالية لمكتب الممثل السامي.

١٣ - وفيما يتعلق بتسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة الموجودة في الاتحاد، فقد تم بنجاح تسجيل ٢٦ موقعا عسكريا حتى الآن، مع أن العديد من الممتلكات الأخرى في مراحل مختلفة من عملية التسجيل. وقد عجلت مؤسسات الدولة المختصة بوتيرة جهودها الرامية إلى دفع هذه العملية قدما، وهي تركز أساسا على توضيح وحل مختلف الصعوبات القانونية التقنية المتصلة ببعض المواقع الدفاعية المحتملة.

١٤ - وللأسف، لا تزال عملية تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة الموجودة على أراضي جمهورية صربسكا متوقفة بسبب العراقيل السياسية، لأن إدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية وشؤون الممتلكات قد رفضت العديد من طلبات التسجيل بسبب ما يزعم من "عدم وجود أساس قانوني صحيح". وفي العديد من البيانات العامة، أوضح كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا أن السلطات لا تعترم تنفيذ القرار النهائي والملزم الصادر عن محكمة البوسنة والهرسك في قضية الموقع الدفاعي المحتمل في هان بيبسك، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ سيادة القانون. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، رفضت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك طعن جمهورية صربسكا في القرار النهائي الذي أصدرته محكمة البوسنة والهرسك في قضية هان بيبسك.

١٥ - وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في الممتلكات الدفاعية وممتلكات الدولة وتوزيعها فيما بين مختلف مستويات الحكومة، فإن التقدم لا يزال بعيد المنال. وثمة حاجة ملحة إلى اعتماد تشريعات شاملة على مستوى الدولة تقرر تماما مبادئ القرار الصادر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وتعتمدها.

الاستدامة المالية

١٦ - واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات المتعلقة بالاستدامة المالية وإطلاع شركائه الدوليين عليها، بما في ذلك التطورات المستجدة في مجلس المالية العامة في البوسنة والهرسك ومجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك.

١٧ - واجتمع مجلس المالية العامة في البوسنة والهرسك على نحو أكثر تواترا مما كان عليه في الفترة السابقة، ولكنه ركز حصرا تقريبا على التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار العام للموازنة والسياسات المالية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويشمل الإطار المعايير الرئيسية والتوقعات اللازمة لتخطيط الميزانية، وكان ينبغي اعتماده في شهر أيار/مايو ليتسنى إعداد واعتماد ميزانيات الدولة والكيانين لعام ٢٠١٨ في الوقت المناسب. بيد أن الآراء المعارضة داخل مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك بخصوص الحد الأعلى لتمويل مؤسسات الدولة في عام ٢٠١٨، ونصيبها في إيرادات الضرائب غير المباشرة في عام ٢٠١٨، جعل من المستحيل التوصل إلى أي اتفاق حتى تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وعلى وجه التحديد، عارضت جمهورية صربسكا أي زيادة في ميزانية مؤسسات الدولة، في حين رأت الدولة والاتحاد أن زيادة طفيفة لازمة لتغطية شراء معدات لأغراض مكافحة الحرائق على نطاق البلد، وكذلك النفقات الجديدة في عام ٢٠١٨، مثل تلك المتعلقة بالانتخابات العامة وتلك الناشئة عن اعتماد البرلمان لزيادة في مرتبات ضباط الشرطة على مستوى الدولة. وفي النهاية، حدد الإطار المعتمد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر الميزانية العامة لمؤسسات الدولة وحصتها في إيرادات الضرائب غير المباشرة عند نفس المبلغ الذي كان عليه الحال منذ عام ٢٠١٢.

١٩ - وفي حين اجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة بشكل منتظم نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد انخفضت نوعية وكمية أعماله. ولم يتمكن المجلس باستمرار من اعتماد معاملات تخصيص الإيرادات وتسوية الديون بين الكيانين وفقا لكتاب قواعد معاملات حساب وتسديد المدفوعات للكيانين. وواصل وزراء المالية الممارسة المتمثلة في الاتفاق على بنود جدول الأعمال قبل انعقاد اجتماعات المجلس، مما فيه التفاف على الخبراء والمجلس ذاته. وتتضح أيضا الخلافات حول المسائل ذات الصلة بصندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، لا سيما فيما يتعلق بالتشريعات المتصلة بالضرائب غير المباشرة الهادفة إلى توليد إيرادات إضافية من أجل تشييد الطرقات والطرق السريعة.

مقاطعة برتشكو

٢٠ - واصل مكنتي تقديم مساعدة الخبراء إلى سلطات مقاطعة برتشكو، بناء على طلبها، في إعداد اللوائح الداخلية، ومعالجة المسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الأجزاء الرئيسية الأربعة من التشريعات المالية التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي تهدف إلى زيادة دمج مقاطعة برتشكو مع النظام القانوني للبوسنة والهرسك، وتيسير تنفيذ البرنامج الاقتصادي للبوسنة والهرسك المتفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي، وتمكين المقاطعة من أدوات لزيادة الشفافية المالية، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي، وتوليد الإيرادات. كما قدم مكنتي الدعم أيضا إلى المديرية المالية لمقاطعة برتشكو في إعداد قانون جديد متعلق بالميزانية.

٢١ - وفي أيار/مايو، التمسست سلطات مقاطعة برتشكو تدخل المشرف على مقاطعة برتشكو ومساعدة مكنتي إزاء إخفاق اللجنة القضائية لمقاطعة برتشكو في تعيين ممثل لمقاطعة برتشكو في المجلس

الأعلى للقضاء والادعاء العام. وفي البداية، عينت اللجنة شخصا غير مؤهل بموجب القواعد، وبقرار المجلس، مما أثار الشكوك في مشروعية الأعمال المقبلة للمجلس حيث يوجد عضو منتخب بصورة غير قانونية. وفي أعقاب تدخلات متعددة، تم تصحيح هذا الوضع بما يتفق مع القانون.

٢٢ - وعلى الرغم من أن القرار بشأن التعديلات على القرار المتعلق بحماية ضحايا الحرب المدنيين دخلت حيز النفاذ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتم بمقتضاها تصحيح الأحكام التمييزية المتعلقة بضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي في برتشكو، فإن هذا القرار لم ينفذ حتى الآن.

ترسيخ سيادة القانون

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكنتي تقديم المساعدة والدعم إلى سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ القانون المتعلق بالأجانب في البوسنة والهرسك المعتمد في عام ٢٠١٥، والقانون المتعلق باللجوء في البوسنة والهرسك المعتمد في عام ٢٠١٦.

دال - قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في "قضية ليوييتش"، وأثرها على قانون انتخابات البوسنة والهرسك

٢٤ - اعتمدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قرارا بشأن ما يسمى "قضية ليوييتش" التي تتعلق بطلب الرئيس الحالي للمجلس الرئيسي للجمعية الشعبية الكرواتية، بوزو ليوييتش، استعراض دستورية أحكام قانون انتخابات البوسنة والهرسك المتعلقة بانتخاب المندوبين في مجلس شعوب الاتحاد. ووجدت المحكمة الدستورية أن عدة أحكام لا تتوافق مع المادة الأولى (٢) من دستور البوسنة والهرسك، وأمرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بمواءمة هذه الأحكام مع الدستور في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ اصدار قرارها.

٢٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اقترح التجمع الكرواتي في مجلس شعوب البوسنة والهرسك تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، تهدف إلى تلبية مقتضيات قرار قضية ليوييتش. ومع ذلك، وبالإضافة إلى تنظيم الانتخابات غير المباشرة لمجلس شعوب الاتحاد، تنظم هذه التعديلات أيضا انتخاب أعضاء هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك، وتتناول المسألة الانتخابية في موستار. واعتمدت التعديلات في مجلس شعوب البوسنة والهرسك في ١٩ تموز/يوليه، لكن اعتمادها في مجلس نواب البوسنة والهرسك يبدو مستبعدا.

٢٦ - وفي الأثناء، وبما أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لم تتمكن من مواءمة أحكام قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك مع دستور البوسنة والهرسك بحلول تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه المقرر، اعتمدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ٦ تموز/يوليه حكما بشأن عدم الإنفاذ ألغى تلك الأحكام.

٢٧ - ويواصل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي التركيز على مسألة ما إذا كانت انتخابات مجلس شعوب الاتحاد في عام ٢٠١٨ يمكن أن تستمر في أعقاب إلغاء المحكمة الدستورية بالبوسنة والهرسك أحكام قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك التي تعتبرها غير

دستورية. وقد وعد حزب العمل الديمقراطي بتقديم اقتراح بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، ولكنه لم يقدم حتى الآن أي شيء في إطار الإجراءات البرلمانية.

٢٨ - وسيواصل مكثي متابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ قرار "قضية ليوبيتش" عن كثب، وتأثيره في نهاية المطاف على الانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٨، وعملية تشكيل الحكومة عقب ذلك.

هاء - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت بيانات عديدة على سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، وكان بيان رئيس جمهورية صربسكا مرة أخرى الأكثر نشاطاً والأعلى صوتاً من بين هذه البيانات، التي تضمنت إشارة إلى البوسنة والهرسك بوصفها دولة فاشلة، والإشارة إلى جمهورية صربسكا بوصفها دولة والبوسنة والهرسك بوصفها مجرد اتحاد دول، والدعوة إلى توحيد جمهورية صربسكا وصربيا^(٢). كما أثار الجدل بالإشارة إلى عودة اللاجئين والمشردين البوشناق الذين تعرضوا للتطهير العرقي من شرق البوسنة بوصفه "احتلالاً"^(٣).

التحديات التي تواجه سلطة المؤسسات القضائية على مستوى الدولة

٣٠ - كرر رئيس جمهورية صربسكا دعوته القضاة الصرب إلى الانسحاب من المؤسسات القضائية للدولة^(٤) وأعرب بوضوح عن معارضته تنفيذ قرار محكمة البوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات

(٢) "ما المقصود بدولة البوسنة والهرسك؟ إن دولة البوسنة والهرسك لا وجود لها. فالبوسنة والهرسك توجد على النحو المتوخى في اتفاق دايتون. إنها ليست دولة، بل دولة اتحاد، أو اتحاد دول. وليست دولة من نوع ما" ميلوراد دوديك، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. "يسمع أحدنا أكثر فأكثر على الساحة الدولية [ومن] الكثير من المحللين والمراسلين والمؤرخين أن البوسنة والهرسك دولة فاشلة. وربما يكون الوقت قد حان للبدء في الحديث عن انفصال سلمي في البوسنة والهرسك... لأن هذا النوع من البوسنة والهرسك المنطوي على سياسة التدخل الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي قد أخفق، على هذا النحو، [و] هي من الواضح تجسيد للدول المنهارة" ميلوراد دوديك، متحدثاً إلى الصحفيين في زفورنيك، وكالة الأنباء الفيديرالية، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. "وهذه ليست المرة الأولى في هذا الجزء من العالم حيث توجد دولتان صربيتان، كالآن هناك جمهورية صربسكا وصربيا... ووضعنا داخل البوسنة والهرسك ليس نهائياً. نحن مرغمون عليه... هل يتعين علي أن أقول مرة أخرى إننا نريد أن نكون مع صربيا مرة أخرى... ولا أريد أن أتخلى عن حلمي بأن تكون جمهورية صربسكا وصربيا دولة واحدة. دولة بالمعنى السياسي وبالمعنى الوطني." ميلوراد دوديك، في افتتاح مناسبة "أيام جمهورية صربسكا في صربيا" في بلغراد، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. "وأعتقد في هذا القرن سوف يكون للشعب الصربي الحق في أن يتحد بسبب معاناته في الماضي. ومن الطبيعي تماماً أن نكون معاً. وعندما أقول معاً، هذا يعني معاً بمعنى الإقليم والدولة، تجنبا لأي شكوك. لأننا معاً على أي حال." ميلوراد دوديك، وكالة الأنباء الفيديرالية، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٣) "نحن على دراية بمشاركة مختلف المؤسسات، وفي المقام الأول المؤسسات الإسلامية، التي طلبت أموالاً أو وجهتها، حتى يتسنى عودة المسلمين إلى هنا على طول نهر درينا، بعد حرب الدفاع عن الوطن، وبالتالي احتلال درينا مرة أخرى..." ميلوراد دوديك، متحدثاً إلى الصحفيين في براتوناك، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٤) "ندعو الصرب في مؤسسات البوسنة والهرسك إلى دعم انسحابهم إلى أن يتم سن قانون جديد بشأن محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام ينص على اختصاصات واضحة، ولا سيما فيما يتعلق باختيار القضاة والمدعين العامين الذين سيجري اختيارهم في الهيئات التشريعية على جميع مستويات الحكومة، وريثما يتم ذلك يجب وقف كل عملية اتخاذ قرار على مستوى البوسنة والهرسك". ميلوراد دوديك، الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

الدفاعية المحتملة في أرض جمهورية صربسكا. وفي اجتماع عُقد في ٢٩ آب/أغسطس بين قادة الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، أُعلن عن خطط لاعتماد قانون يحظر تسجيل هذه الممتلكات في جمهورية صربسكا دون موافقة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

استفتاء محتمل لجمهورية صربسكا بشأن السلطة القضائية في الدولة وسلطة الممثل السامي

٣١ - قدّم تقريراً في السابق بشأن قرار اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في تموز/يوليه ٢٠١٥ لإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن صلاحية التشريع المتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام فيها وقابلية تطبيق قرارات هاتين المؤسستين على إقليم ذلك الكيان، وبشأن سلطات الممثل السامي وقراراته.

٣٢ - وأوضح في التقرير أنه في حين لدى سلطات جمهورية صربسكا الحق في تنظيم استفتاءات بشأن المسائل التي تقع في نطاق المسؤوليات الدستورية للكيان، فإن الاستفتاء قيد النظر تناول مجالات خارج نطاق هذه السلطة وشكل تحدياً علنياً لسيادة البوسنة والهرسك وانتهاكاً لتعهدات جمهورية صربسكا والتزاماتها الناشئة بموجب دستور البوسنة والهرسك على النحو المبين في المرفق ٤ والمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام. وأعرب مجلس الاتحاد الأوروبي أيضاً في استنتاجاته التي توصل إليها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عن قلقه البالغ إزاء الاستفتاء المحتمل، وأفاد بأنه سيهدد تماسك البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

٣٣ - وفي ذلك الوقت، قررت السلطات في جمهورية صربسكا في نهاية المطاف وضع الاستفتاء المقرر جانبا، ولم يُنشر قرار الجمعية الوطنية مطلقاً في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا، وبالتالي لم يدخل حيز النفاذ. ومع ذلك، نُشر قرار عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ودخل حيز النفاذ، بعد توجيه المعارضة في جمهورية صربسكا انتقادات للسلطات لعدم نشرها قانوناً اعتمده برلمان الكيان على النحو الواجب. وفي ذلك الوقت، أوضح رئيس جمهورية صربسكا أنه سيتم قريباً تعليق العمل بالقانون أو وقف العمل به.

٣٤ - ومع أنني أرحب بما ترحيب بما أعلنته سلطات جمهورية صربسكا من عزم على وقف العمل بذلك القرار المناهض لاتفاق دايتون للسلام، ألاحظ بقلق أن ذلك لم يتم بعد، بما أن القرار ينص على إجراء الاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر.

الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرار بشأن حماية النظام الدستوري وضمّان الحياد العسكري لجمهورية صربسكا

٣٥ - اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في دورتها المعقودة في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ قراراً بشأن حماية النظام الدستوري وإعلان الحياد العسكري لجمهورية صربسكا. ولم ينشر هذا القرار بعد لأن مجلس الشعوب في جمهورية صربسكا لم ينظر فيه بعد.

٣٦ - وفيما يتعلق بالحياد العسكري وعلاقة البوسنة والهرسك بمنظمة حلف شمال الأطلسي، تضمن القرار إعلاناً بشأن "الحياد العسكري لجمهورية صربسكا فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية القائمة إلى حين تحديد موعد لإجراء استفتاء محتمل بشأن هذه المسألة في جمهورية صربسكا من شأنه أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه المسألة".

٣٧ - وبغض النظر عن القضية المحددة التي تتمثل في علاقة البوسنة والهرسك بمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإن القرار يطرح إشكالية في نواح أخرى. فهو يؤكد أن النظام الدستوري للبوسنة والهرسك على النحو المبين في المرفق ٤ من الاتفاق الإطاري العام للسلام قد أنشأه الكيانان ولا يمكن تغييره إلا بموافقتهما. وبموجب هذا الرأي، تؤكد جمهورية صربسكا أنه يحق لها أن تملّي من جانب واحد مسائل سياسية معينة تدخل في نطاق الولاية القضائية الخالصة للدولة وذلك بخلاف القرارات القائمة للدولة. وفي هذه الحالة، ستتمكن جمهورية صربسكا من إصدار إعلان بشأن "الحيداء العسكري"، على الرغم من الاختصاص الحصري لدولة البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بموجب الدستور وعلى الرغم من أن رئاسة البوسنة والهرسك وغيرها من المؤسسات قد اتخذت بالفعل قرارات بشأن هذه المسألة.

٣٨ - ويسعى القرار أيضا إلى الاستناد إلى أحكام بشأن أراضي الكيانين بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام بغية منع تسجيل ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية في أرض جمهورية صربسكا باسم الدولة. وهذا يتناقض مع القرارات النهائية والملزّمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة البوسنة والهرسك والتشريعات الحالية للدولة. ويدعي القرار أن هذا التسجيل سيمثل "انتهاكا للنظام الدستوري والقانون الدولي ولن يكون له أثر قانوني". وهو يستند إلى الافتراض الخاطئ بأن أي تسجيل للممتلكات العقارية باسم دولة البوسنة والهرسك سيكون معادلا لقضم أراضي جمهورية صربسكا.

٣٩ - ويؤكد القرار أيضا حق الكيان في تنسيق مركزه في المستقبل مع جمهورية صربيا، بصفته من الموقعين على الاتفاق الإطاري العام للسلام. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن دستور البوسنة والهرسك يسمح بالفعل للكيانين بإقامة علاقات خاصة موازية مع الدول المجاورة، غير أنه ينبغي تنفيذ هذه الترتيبات تنفيذا تاما وفقا لدستور البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك الاحترام الكامل للسياسة الخارجية باعتبارها مسؤولية دستورية منوطة بمؤسسات الدولة.

٤٠ - وأخيرا، يسعى القرار إلى إرغام كل من المسؤولين في جمهورية صربسكا والمسؤولين في مؤسسات الدولة المنتخبين من جمهورية صربسكا على مساندة الآراء الواردة في القرار، وينص على فرض عقوبات قانونية محتملة على الجهات التي لا تمتثل.

تمجيد مجرمي الحرب

٤١ - في ٨ حزيران/يونيه، أيد مجلس الشعب الكرواتي، وهو منظمة سياسية تتألف من أحزاب كرواتية في البوسنة والهرسك، تنظيم حفل موسيقي في موستار دعما لستة مسؤولين من الجمهورية الكرواتية في البوسنة والهرسك سابقا أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وصدر عليهم حكم في المحكمة الابتدائية بالسجن لما مجموعه ١١١ عاما.

قضية المقاتلين الأجانب

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت سلطات البوسنة والهرسك ذات الصلة بعدم مغادرة أي مواطن من البوسنة والهرسك في الآونة الأخيرة للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويواصل مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك مقاضاة مواطني البوسنة والهرسك الذين غادروا أو كانوا

يخططون لمغادرة البوسنة والهرسك بهدف الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ووفقا للمعلومات المتاحة، أدانت محكمة دولة البوسنة والهرسك حتى الآن ٢٣ شخصا بتهمة الانضمام إلى التنظيم.

ثالثا - مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة

ألف - رئاسة البوسنة والهرسك

٤٣ - يشغل منصب رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك حاليا العضو الكرواتي في مجلس الرئاسة دراغان كوفيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) بعد أن تسلم المنصب خلفا للعضو الصربي ملادن إيفانيتش (الحزب التقدمي الديمقراطي) في ١٧ تموز/يوليه.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع مجلس رئاسة البوسنة والهرسك شهريا وركز على عمليات الاندماج في الفضاء الأوروبي - الأطلسي. وكثيرا ما بدأت الجلسات بتقديم رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك تقريرا مرحليا مفصلا عن الاندماج في الفضاء الأوروبي - الأطلسي، وإصدار الرئاسة بيانات الدعم والمشورة للتغلب على العقبات التي تم تحديدها. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تجاوزت الرئاسة الخلافات السابقة واتخذت قرارا يقضي بقبول معاهدة مجتمع النقل.

٤٥ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قاد رئيس مجلس الرئاسة آنذاك إيفانيتش وفد البوسنة والهرسك في اجتماع لمجلس شمال الأطلسي في بروكسل، حيث قال إنه لا يوجد توافق داخلي في البوسنة والهرسك بشأن العضوية الكاملة في الناتو، ولكن جميع الممثلين السياسيين يدركون مدى أهمية ووجاهة تفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك في الناتو. ومن حيث استيفاء شروط تفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية، سلط الضوء على الانتهاء من استعراض لشؤون الدفاع في البوسنة والهرسك واعتماده من قبل رئاسة البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ومشاركة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في عمليات حفظ السلام التابعة لحلف شمال الأطلسي في أفغانستان، والتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في حل مسألة فائض الأسلحة والمعدات العسكرية. ومع ذلك، أشار إلى أن شرط تسجيل الممتلكات الدفاعية في إطار ملكية الدولة تبين أنه أمر صعب، وقد يستغرق حله سنوات.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٤٦ - اجتمع مجلس وزراء البوسنة والهرسك بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقد ١٩ دورة عادية، ودورة واحدة باستخدام الهاتف، إلا أن الافتقار إلى دعم الأغلبية البرلمانية أعاقه عمله. وكان من بين الأولويات الرئيسية خلال هذه الفترة إعداد إجابات على استبيان الاتحاد الأوروبي، وقد مددت سلطات البوسنة والهرسك الموعد النهائي لتقديم مجموعة من الإجابات المجمعة إلى المفوضية الأوروبية، الذي كان مقررا في أيار/مايو، إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٧ - ولم يعتمد مجلس الوزراء سوى ست مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة، ولم يعتمد حتى قانونا واحدا جديدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبسبب التصور الواسع النطاق لضعف نواتج التشريعية، رفض مجلس النواب في البوسنة والهرسك في تموز/يوليه التقرير السنوي عن أعمال المجلس

لعام ٢٠١٦. وصوت مندوبو المعارضة ضد التقرير بدعم من حزب 'من أجل مستقبل أفضل'، على الرغم من أن الحزب جزءاً من التحالف وله ممثلون في مجلس الوزراء.

٤٨ - وضمن مجلس الوزراء في نهاية المطاف توافقاً في الآراء على قرار بشأن انضمام البوسنة والهرسك إلى معاهدة مجتمع النقل، وهو خطوة هامة لرفع الحظر عن ٥٠٠ مليون مارك بوسني في صناديق الاتحاد الأوروبي لأربعة مشاريع للهياكل الأساسية في البوسنة والهرسك. ووقع رئيس مجلس الوزراء دينيس زفيزديتش (حزب العمل الديمقراطي) على المعاهدة بالنيابة عن البوسنة والهرسك في بروكسل في ١٨ أيلول/سبتمبر.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقت الأزمات السياسية، التي يشهدها البلد والتي طال أمدها، بظلالها على أداء الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، مما أثر سلباً على سير عملها وحدّد إلى درجة كبيرة من نتائجها التشريعي.

٥٠ - وواصل مندوبو حزب الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين مقاطعة جلسات مجلس نواب البوسنة والهرسك على خلفية رفضهم لتولي مندوب حزب العمل الديمقراطي، شفيق ظافروفيتش، منصب الرئاسة الدورية لمجلس النواب واتهاماتهم له، منذ فترة طويلة، بالتورط في جرائم حرب، واستمرت المقاطعة إلى حين تولي بوريانا كريستو (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك) منصب الرئاسة الدورية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، أقدم مندوبو ذلك الحزب في مجلسي البرلمان على الاستقالة من اللجان البرلمانية احتجاجاً على عزل مندوب الحزب، نيكولا سبيريك، من اللجنة المشتركة المعنية بمراقبة وكالة الاستخبارات والأمن في تموز/يوليه.

٥١ - وقد باتت الشكوك تخيم الآن على استمرارية الائتلاف الحاكم بعد أن رفض مجلس نواب البوسنة والهرسك تقرير العمل السنوي لمجلس الوزراء لعام ٢٠١٦. ويثير دعم حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، الشريك في الائتلاف، للمعارضة في هذه المسألة تكهناتٍ باحتمال التصويت على حجب الثقة عن مجلس الوزراء، غير أن ذلك لم يحدث حتى الآن.

٥٢ - وما يسهم كذلك في عدم استقرار الائتلاف الحاكم، نشوب خلافات سياسية كبيرة بين حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك حول التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، والتصديعات الداخلية التي عصفت بحزب العمل الديمقراطي وأدت إلى انشقاق ثلاثة مندوبين عنه وتأسيسهم لحزبهم الخاص ("الكتلة المستقلة")، مما أدى إلى إضعاف حضور حزب العمل الديمقراطي في البرلمان.

٥٣ - وفي ١٠ أيار/مايو، رفضت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مجموعة من التشريعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة والتأمين على الودائع المصرفية واللازمة لاستكمال الاستعراض الأول في إطار تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي. ويؤدي عدم اعتماد هذه القوانين إلى تأخير دفع القسط الثاني من تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي.

٥٤ - وعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك ثماني جلسات عادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين لم يعقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك سوى خمس جلسات. وبوجه عام، اعتمد برلمان البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣ تشريعات فقط كانت في شكل تعديلات مدخلة على تشريعات قائمة، ورفض ١١ قانوناً.

٥٥ - ولم يتم التوصل كذلك إلى حل منهجي دائم فيما يتعلق بمسألة تمويل نظام البث الإذاعي العام في البوسنة والهرسك. وفي ٤ أيار/مايو، رفض مجلس شعوب البوسنة والهرسك إدخال تعديلات على القانون القائم لنظام البث الإذاعي العام كان الهدف من ورائها تمديد تحصيل الضرائب المخصصة لنظام البث الإذاعي العام من مشغلي الاتصالات مؤقتاً حتى نهاية العام.

٥٦ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، عقد مجلس نواب البوسنة والهرسك جلسة مواضيعية بشأن جهاز القضاء في البوسنة والهرسك، أعرب خلالها العديد من المندوبين عن شعورهم بالإحباط إزاء عدم كفاية الملاحظات القضائية لقضايا الفساد السياسي.

رابعاً - اتحاد البوسنة والهرسك

التطورات في الائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت حكومة الاتحاد بشكل منتظم، حيث عقدت ٢٤ جلسة عادية و ١٥ جلسة استثنائية. غير أن الخلافات المتكررة بشأن التشريعات المقترحة تواصلت داخل الائتلاف الحاكم الذي يضم حزب العمل الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، مما عطل سير عمل برلمان الاتحاد، الذي لم يعتمد سوى قانون جديد واحد وخمس مجموعات من التعديلات على تشريعات قائمة.

٥٨ - والركود الذي شهدته أعمال مجلس شعوب الاتحاد لافلت للنظر، إذ لم يعقد المجلس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سوى دورتين عاديتين ولا تزال أكثر من عشرة بنود تشريعية هامة تنتظر الاعتماد، بما في ذلك تشريعات لازمة للوفاء بالمتطلبات التي يفرضها صندوق النقد الدولي لمواصلة تسهيل الصندوق الممدد. وقُضت جلسة مجلس النواب التي عُقدت في ٦ تموز/يوليه بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، مما أدى إلى عدم تناول عدة بنود تشريعية. وأخيراً، استأنف المجلس جلسته تلك بعد مرور شهرين ونصف، في ٢١ أيلول/سبتمبر، ونجح في اعتماد مشروع قانون يتعلق بضريبة الدخل ومشروع قانون يتعلق بالاشتراكات، وهما قانونان أساسيان للإصلاح.

التصويت المقترح على حجب الثقة على الحكومة

٥٩ - في ١٧ أيار/مايو، قدم مندوبو الجبهة الديمقراطية والحزب الديمقراطي الاجتماعي، في مجلس نواب الاتحاد، اقتراحاً بإجراء تصويت لحجب الثقة عن حكومة الاتحاد، مشيرين إلى أن مجلس نواب الاتحاد لم يعتمد في آذار/مارس ٢٠١٦ تقرير عمل حكومة الاتحاد، ولا التقرير المتعلق بتنفيذ ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٦، واتهموا الوزراء بالتقاعس عن المشاركة في المناقشات البرلمانية. وفي ٢٦ تموز/يوليه، رفض مجلس النواب التصويت لصالح حجب الثقة.

قضايا التعليم في الاتحاد

٦٠ - في حزيران/يونيه، وفي أعقاب احتجاجات قام بها الطلاب وأولياء الأمور والمدرسون البوشناق والكروات، أتمت السلطات في كانتون البوسنة الوسطى جهودها الرامية إلى إنشاء مدرسة ثانوية جديدة في بلدية جايتشي تعمل وفقا لنظام "مدرستان تحت سقف واحد" حيث على الطلاب - الذين كانوا يتابعون مع الدروس نفسها حتى ذلك الوقت - أن يتابعوا دروسا مختلفة وفقا لمناهجهم الوطنية (أي الإثنية). وقد طالب الطلاب المحتجون في جايتشي بإلغاء نظام "مدرستان تحت سقف واحد"، الذي لا يزال يعمل به أكثر من ٥٠ مدرسة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

٦١ - وفي أيلول/سبتمبر، أرسلت سفارة إسرائيل مذكرة إلى وزارة خارجية البوسنة والهرسك تحتج فيها على القرار المثير للجدل الذي اتخذته سلطات الكانتون في سرايفو في عام ٢٠١٦ بتغيير اسم مدرسة ابتدائية محلية لتطلق عليها اسم مفكر بوسني من فترة الحرب العالمية الثانية كان متعاطفا مع نظام الأوستاشي "وذلك خصوصا في ضوء تعرض الغالبية العظمى من الطائفة اليهودية البوسنية للقتل بوحشية على أيدي قوات الاحتلال الفاشية والنازية التي كان السيد بوسولادزيتش يعتبر نفسه واحدا منهم".

الوضع الدستوري لل صرب في كانتونات الاتحاد

٦٢ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، وجهت رسالة إلى قيادة جمعية كانتون الهرسك - نيريتفا، شجعتها فيها على العمل على مواءمة دستور الكانتون مع دستور الاتحاد من أجل ضمان المساواة الدستورية لجميع الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد، ولا سيما الشعب الصربي، نظرا لأن دستور الكانتون لا يشير صراحة إلى الصرب على أنهم أحد الشعوب المكونة للاتحاد ولا تتضمن أحكاما تنص على استخدام اللغة الصربية باعتبارها لغة رسمية أو استخدام الحروف السيريلية باعتبارها حروفا رسمية.

٦٣ - وقد أُلزم كانتون الهرسك - نيريتفا بتعديل دستوره في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٢، عندما استخدم الممثل السامي سلطاته التنفيذية لتعديل دستور الاتحاد في هذا الاتجاه. ولم يتم الوفاء بعد بالتزامات مماثلة في كانتون بوسافينا، وكانتون غرب الهرسك، والكانتون ١٠.

٦٤ - وفي تطور إيجابي، عدلت جمعية كانتون سرايفو في ٣١ تموز/يوليه دستورها، وأضافت إليه أحكاما تتعلق بمركز سرايفو، وأحكاما تكفل تمتع كل شعب من الشعوب المكونة الثلاثة بتمثيل لا يقل عن ٢٠ في المائة في مجلس مدينة سرايفو.

عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تهيئة الظروف لإجراء انتخابات محلية في موستار

٦٥ - لا تزال الأحزاب السياسية الماسكة بزمام الأمور غير قادرة على التوصل إلى أي اتفاق سياسي بشأن إدخال تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك تهيئ الظروف لإجراء انتخابات محلية في موستار التي لم تُجرَ فيها انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٨. وقد اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ودعوا السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى "معالجة مسألة تنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن موستار، حتى يتسنى، بعد ذلك، إجراء انتخابات في هذه المدينة".

خامسا - جمهورية صربسكا

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الائتلاف الحاكم بقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الاضطلاع بمهامه، وظلت حكومة جمهورية صربسكا تعقد جلساتها بصفة منتظمة. وتفيد المعلومات المتوافرة بأن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا عقدت خمس جلسات عادية وجلسة استثنائية واحدة، واعتمدت ١٥ قانونا جديدا و ١٥ مجموعة من التعديلات على قوانين سارية.

٦٧ - بيد أن علامات التصدع الأولى بدأت تظهر في الائتلاف الحاكم بشأن اقتراح خصخصة منجم للحديد في برييدور، الذي يعارضه الحزب الشريك في الائتلاف، تحالف الشعوب الديمقراطية، بشدة. وقد مُني الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل بهزيمة سياسية نادرة، عندما رفضت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الاقتراح في أيار/مايو. وبعد أن مر الائتلاف الحاكم بفترة وجيزة من القلاقل، عادت الأمور فيه إلى نصابها.

٦٨ - واستمر اتجاهاً سياسياً رئيسياً في جمهورية صربسكا، يسهم كل منهما في إدامة الأزمة المتواصلة في البلد. وقد نجم الاتجاه الأول عن تصاعد التوترات بين سرايفو وبانيا لوكا بشأن تسجيل ممتلكات الدفاع، بعد أن شككت جمهورية صربسكا في المسار الذي سلكته البوسنة والهرسك نحو تحقيق التكامل الأوروبي - الأطلسي، وأطلقت نداءات متكررة إلى إقامة اتحاد بين جمهورية صربسكا وصربيا. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الصراع المستمر على السلطة السياسية بين الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا وأحزاب المعارضة المتجمعة في إطار "التحالف من أجل التغيير". وبلغ الصراع ذروته في أيلول/سبتمبر حين وقع حادث في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن تقرير المراجع الأعلى للحسابات وما تلا ذلك من إجباره على الاستقالة.

٦٩ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، اتفق رؤساء الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم على أنهم سيسعون إلى تعليق الإعلان الذي اعتمده الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن المسار نحو تحقيق التكامل الأوروبي - الأطلسي وإلى الاستعاضة عنه باستنتاجات تدعو إلى أن ينتهج البلد الحياد العسكري، تمشيا مع ما أعلنته صربيا من حياد عسكري. وأشاروا أيضا إلى أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ستعتمد قانونا جديدا يمنع تسجيل ممتلكات الدفاع باسم دولة البوسنة والهرسك دون موافقة مسبقة من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

٧٠ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارا متعلقا بحماية النظام الدستوري والحياد العسكري لجمهورية صربسكا، مما يمثل تحولا خطيرا في سياسة جمهورية صربسكا فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، متخلياً بذلك عن مسار الناتو/الشراكة من أجل السلام الذي التزم به ممثلو جمهورية صربسكا من خلال استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لعام ٢٠٠٥، والذي التزمت به البوسنة والهرسك بموجب القرار الصادر عن رئاسة البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩ الذي طلب تفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك في منظمة حلف شمال الأطلسي، والذي لا يزال ساري المفعول. وأرى أن قرارات رئاسة البوسنة والهرسك تظل سارية إلى أن تلغى أو تدمج. وإلى جانب إعلان تأييد جمهورية صربسكا للحياد، يستهدف القرار المعارضة في جمهورية صربسكا من خلال التهديد بفرض عقوبات على المسؤولين الذين لا يمثلون للسياسة المنصوص عليها في القرار.

٧١ - وقد اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القرار بناء على إصرار الائتلاف الحاكم، في حين رأت أحزاب المعارضة أنه غير ضروري. وفي ظل ظروف مماثلة لظروف الدورة الصاخبة التي عقدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، منعت قيادة الجمعية أحزاب المعارضة من الحضور أثناء التصويت.

٧٢ - وعلى الرغم من وجود خلافات بين جمهورية صربسكا والسلطات على مستوى الدولة، يمكن وصف التعاون بين حكومة الكيانين، بقيادة رئيسة وزراء جمهورية صربسكا جيليكيا شفيانوفيتش، ورئيس الوزراء الاتحادي فاضل نوفاليتش، بأنه إيجابي وعملي. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الحكومتان جلسة مشتركة في سرايفو وأعلنتا عن بذل جهود تعاونية لمحاربة الاقتصاد غير الرسمي في كل من الكيانين.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٧٣ - لا تزال حكومة جمهورية صربسكا ترفض إتاحة المعلومات والوثائق الرسمية لمكتبي، خلافاً لما ينص عليه المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام. وتلزم المادة التاسعة من المرفق ١٠ جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. ولم تلق الدعوات المتكررة التي أطلقها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام من أجل تذكير سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد أي صدى. وتعود الممارسة التي تتبعها حكومة جمهورية صربسكا بعدم توفير المعلومات والوثائق على النحو الذي يطلبه مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧، وهي تتناقض مع الادعاءات المتكررة الصادرة عن جمهورية صربسكا بأن هذا الكيان يحترم نص الاتفاق الإطاري.

٧٤ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ رئيس جمهورية صربسكا الخطوة غير المسبوقة المتمثلة في إبلاغ وسائل الإعلام بأنه فكّر في إلقاء القبض على رئيسة مكتبي في بانيا لوكا بسبب ادعاءات بشأن وجودها وأنشطتها في مبنى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا خلال الجلسة المنعقدة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت هذه التعليقات مثيرة للانزعاج وغير مقبولة لأن موظفي مكتبي يتمتعون بالحصانة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، كما يتمتعون بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام بسلطة رصد جلسات البرلمان في جميع أنحاء البلد، وهي جلسات مفتوحة لعموم الجمهور على أي حال. وعلى سبيل الممارسة المعتمدة، ووفقاً لولاية مكتب الممثل السامي، يقوم موظفو المكتب المكلفون برصد جلسات الهيئات البرلمانية بصورة منتظمة في جميع أنحاء البلد. وكانت التعليقات غير صحيحة أيضاً، إذ أن رئيسة المكتب لم تكن موجودة في مقر الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قبل جلسة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أو أثناءها أو بعدها.

سادسا - ترسيخ سيادة القانون

مشروع القانون المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك

٧٥ - لا يزال اختصاص محكمة الدولة في البوسنة والهرسك نقطة خلاف رئيسية بين السلطات في جمهورية صربسكا والسلطات السياسية الأخرى، الأمر الذي يحول دون اعتماد قانون جديد بشأن المحاكم في البوسنة والهرسك. وتتضمن إحدى المسودات أحكاماً بشأن احتفاظ دولة البوسنة والهرسك بولايتها القضائية الجنائية الحالية في مجالي الجريمة المنظمة والفساد، وكذلك أحكاماً بديلة تعكس وجهة نظر

جمهورية صربسكا التي تسعى إلى تقييد الولاية القضائية لدولة البوسنة والهرسك. وجرى السعي إلى التوصل لاتفاق في إطار عملية "الحوار المنظم بشأن العدالة" التي يقودها الاتحاد الأوروبي، وفي تموز/يوليه من عام ٢٠١٧ عُرضت صيغة محدثة من شأنها الإبقاء على الولاية القضائية على مستوى الدولة لمكافحة أنواع محددة من الجرائم. غير أن هذا الحل لم يحظَ بالقبول. وإذا استمر العمل بشأن هذا التشريع الجديد، أود أن أؤكد بوضوح أنه لا يجوز تقليص الولاية القضائية على مستوى الدولة بما أنها تتبع تقسيم الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك والكيانين بموجب دستور البوسنة والهرسك.

تطورات أخرى

٧٦ - في تموز/يوليه، توقفت الدعوى الجنائية ضد المشتبه بهم في قضية استفتاء جمهورية صربسكا الجاري بصورة غير دستورية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ - الذي انتهك قرارين نهائيين وملزمين صادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي حين أن عدم تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يُشكّل جرماً جنائياً بموجب المادة ٢٣٩ من القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، وأن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك فتح تحقيقاً واستجوب رئيس جمهورية صربسكا بشأن دوره، فإن لائحة الاتهام المقدمة إلى محكمة البوسنة والهرسك لم تُوجّه سوى ضد أعضاء لجنة الاستفتاء في جمهورية صربسكا. ورفضت محكمة البوسنة والهرسك لائحة الاتهام لأنها لا تتضمن أدلة على أن الأشخاص المتهمين فيها كان بوسعهم منع الاستفتاء على نحو ما أمرت به المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وهو ما أدى إلى إغلاق ملف القضية فعلاً.

٧٧ - وثمة مثال آخر على التدهور في عملية ترسيخ سيادة القانون يستدعي اهتمامي، هو رفض سلطات جمهورية صربسكا المباشر لإمكانية تطبيق القرارات القضائية الصادرة على مستوى البوسنة والهرسك في ذلك الكيان. وبالتالي، لا تزال سلطات جمهورية صربسكا تتجاهل القرار الصادر عن محكمة دولة البوسنة والهرسك بشأن أحد مواقع الممتلكات الدفاعية المحتملة في هان بيبسك، بجمهورية صربسكا.

جرائم الحرب في المحاكم الوطنية

٧٨ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، برأت محكمة البوسنة والهرسك، في حكمها الابتدائي، قائد الحرب في قوات جيش البوسنة والهرسك ناصر أوريتش، وزميله الضابط السابق في جيش البوسنة والهرسك صباح الدين محق، من تهم بارتكاب جرائم حرب ضد أسرى الحرب. وقد اتُهم أوريتش ومحق بالاشتراك في قتل ثلاثة أسرى صرب.

٧٩ - وكانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد حاکمت أوريتش على توليه مسؤولية قيادية بشأن حادثة يُدعى أنها شهدت احتجاز عدة صرب في مخفر شرطة سربرينتسا وتعريضهم لاعتداءات بدنية، بما في ذلك حالات ضرب محتجزين حتى الموت. وبعد أن أدانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أوريتش وحكمت عليه أول الأمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، برأته في نهاية المطاف بعد سنتين في الاستئناف وأمرت بإطلاق سراحه.

٨٠ - وقد أطلقت تبرئة محكمة البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ردود فعل عنيفة من عدد من ساسة جمهورية صربسكا، الذين وجهوا انتقادات شديدة للسلطة القضائية في البوسنة والهرسك على

تناولها لقضايا جرائم الحرب التي كان المجني عليهم فيها من الصرب^(٥). وذهب رئيس جمهورية صربسكا إلى أبعد من ذلك، حيث دعا الصرب العاملين في السلطة القضائية للدولة إلى الانسحاب من المؤسسات ونظّم اجتماعا مع شركائه في الائتلاف في جمهورية صربسكا حيث خلّص، في جملة أمور، إلى أن خيار إجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن السلطة القضائية للدولة ينبغي أن يبقى قائما.

جهود مكافحة الفساد في الكيانين

٨١ - لم ينفذ بعد التشريع المحدد الصادر في الاتحاد، والمتعلق بإنشاء إدارة خاصة للمدعين العامين والمحاكم تُعنى بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، والصادر في عام ٢٠١٤.

سابعاً - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

٨٢ - لم تنحسر ممارسة التدخل السياسي غير المقبول في أعمال الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فكانتون توزلا لم يمثل بعد للمعايير الأساسية لسيادة القانون، حيث يرفض تنفيذ الاستقلال المالي للشرطة، المنصوص عليه أصلا في عام ٢٠١٠، بسبب التأثير السياسي غير المقبول. وقاومت سلطات كانتون سرايفو تنفيذ الاستقلال القانوني والمالي لشرطة كانتون سرايفو إلى أن أدت الضغوط المشتركة من المجتمع الدولي إلى كسر الجمود الذي يعتري العملية في تموز/يوليه ٢٠١٧ في نهاية المطاف. ولا تزال هناك مشاكل في سرايفو في ظل تغييرات تشريعية محتملة قد تسفر عن المزيد من السيطرة السياسية على الشرطة. ويتعين على كانتون أونا - سانا تنفيذ الاستقلال القانوني والمالي للشرطة قبل بداية سنة الميزانية ٢٠١٨.

٨٣ - ولا يزال تعيين مفوض جديد للشرطة في الكانتون ١٠ معلقا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولم يجر بعد البت في تعيين مدير إدارة الشرطة الاتحادية بسبب منازعة قضائية جارية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد انتهت ولاية المجلس المستقل في كانتون الهرسك - نيريتفا في آذار/مارس ٢٠١٧ ولا يزال التعثر يعتري إجراءات تعيين مجلس جديد. وفي كانتون غرب الهرسك وسرايفو، ثمة علامات على التدخل السياسي غير المقبول في المجلسين المستقلين. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عينت حكومة كانتون سرايفو مفوضا جديدا.

ثامناً - الاقتصاد

٨٤ - المؤشرات الاقتصادية المتاحة للشهور السبعة الأولى من عام ٢٠١٧ مشجعة عند مقارنتها بالفترة المناظرة في عام ٢٠١٦. وتبين التقديرات المبكرة أن النمو الاقتصادي البالغ ٢,٧ في المائة استمر على مدار الأرباع الثلاثة الأولى من العام. وارتفعت الصادرات بنسبة ١٦,٩ في المائة وارتفعت الواردات بنسبة ١١,٨ في المائة. وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٢,٦ في المائة. وتجدر الإشارة إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة ٥,٩ في المائة في نهاية حزيران/يونيه والزيادة بنسبة ٢٨,٧ في المائة في الاستثمارات الأجنبية

(٥) "لا يمكن أن توجد المحكمة ومكتب المدعي العام على مستوى البوسنة والهرسك بما أن اتفاق دايتون تم تعديله على حساب الصرب تحت ضغط المجتمع الدولي" ميلوراد دوديك، الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

المباشرة في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ولم تطراً على المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل التضخم والدخل المتوسط، تغيرات كبيرة بالمقارنة بالفترة السابقة.

٨٥ - ولا ينبغي المبالغة في تقدير أوجه التحسن الطفيف هذه في المؤشرات الاقتصادية، بالرغم من كونها مشجعة. فمعدل البطالة بحسب البيانات الإدارية يبلغ ٣٩,٤ في المائة، وهذا يعني وجود نحو نصف مليون من الأشخاص المسجلين كعاطلين عن العمل. ويظل معدل بطالة الشباب، الذي يقدره البنك الدولي بنسبة ٥٤,٣ في المائة، مصدراً مستمراً للقلق. ويجد حتى الأشخاص الذين يتقاضون دخلاً ثابتاً صعوبات كبرى في تلبية احتياجاتهم الأساسية، مع بلوغ متوسط الرواتب الشهري ٨٥١ من ماركات البوسنة والهرسك (حوالي ٤٢٥ يورو) ومتوسط المعاشات التقاعدية ٣٦٠ مارغاً (حوالي ١٨٠ يورو)، وهو ما يقل كثيراً عن سلة المستهلك المقدرة شهرياً. ويؤدي ذلك إلى هجرة الأدمغة. ومن بين ١٣٧ اقتصاداً خضع للتحليل، يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي البوسنة والهرسك في المركز الخامس والثلاثين بعد المائة في القدرة على الاحتفاظ بالمهارات وفي المركز السادس والثلاثين بعد المائة في القدرة على جذب المهارات. ويبحث على مزيد من القلق الرقم الذي يعطيه البنك المركزي بالبوسنة والهرسك لعدد الشركات التي لديها حساب مجمد أو أكثر، والبالغ ٨٣٧ ٧٤ شركة، وهو أكبر عدد حتى الآن ويشير إلى وجود مشاكل سيولة خطيرة في أوساط الأعمال في البوسنة والهرسك.

٨٦ - وتشير التصنيفات الاقتصادية في الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً إلى مشاكل في عدة مجالات، بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة. ففي تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حلت البوسنة والهرسك في المرتبة الرابعة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام ٢٠١٦ إلى جنوب شرق أوروبا. وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٧ لمؤسسة Heritage، احتلت البوسنة والهرسك المرتبة الثانية والتسعين من أصل ١٨٠ بلداً، والمرتبة السادسة والثلاثين من أصل ٤٤ بلداً في أوروبا، وبذلك تقدمت البوسنة والهرسك إلى صفوف البلدان "الحرّة باعتدال"، مع ملاحظة أن بيئة الأعمال الحرّة ككل تبقى واحدة من أشد البيئات وطأة في المنطقة. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت البوسنة والهرسك المرتبة الحادية والثمانين من أصل ١٨٨ بلداً من حيث التنمية البشرية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أكدت شركة ستاندرد آند بور لخدمات التقدير أن تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك هو "B مع آفاق مستقرة".

٨٧ - وتشير تقييمات للقطاع المصرفي إلى أنه مستقر وتتوفر فيه السيولة بشكل عام. ووفقاً للوكالات المصرفية في كل من الكيانين، يبلغ مجموع صافي أرباح القطاعين المصرفيين في الاتحاد وجمهورية صربسكا في النصف الأول من العام ١٥٢ مليون من ماركات البوسنة والهرسك و ٦٣ مليون مارك على التوالي. غير أن دعوات رئيس جمهورية صربسكا إلى إعادة تنظيم البنك المركزي بالبوسنة والهرسك تثير مخاوف جدية. فبموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، يكون البنك المركزي بالبوسنة والهرسك هو السلطة الوحيدة المعنية بإصدار العملة وبالمسؤولية عن السياسة النقدية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. ويؤكد قانون البنك المركزي للبوسنة والهرسك إضافة إلى ذلك أن البنك المركزي هو مؤسسة على مستوى الدولة، وينص على استقلاله التام عن الاتحاد وجمهورية صربسكا وأي وكالة عامة وأي سلطة أخرى، وينظم توزيع الأرباح الصافية للبنك المركزي، بما في ذلك المدفوعات لميزانية الدولة. وأي محاولة للتشكيك في البنك

المركزي بالبوينة والهرسك أو مركزه أو مسؤولياته تمثل تحديا خطيرا للدولة وللأختصاصات والمؤسسات المحددة في الاتفاق الإطاري. كما يمثل ذلك تهديدا للاستقرار النقدي والمالي للبلد.

المسائل المالية

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تستفد البوينة والهرسك من مدفوعات صندوق النقد الدولي نظرا لعدم استكمال السلطات لجميع التدابير اللازمة لإنجاز الاستعراض الأول لأداء البوينة والهرسك بموجب ترتيب تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي. غير أن استقرار الميزانية استمر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النمو المطرد الذي سجلته الإيرادات الضريبية غير المباشرة (كان التحصيل أعلى بنسبة ٧,٨ في المائة في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦) والاقتراض المحلي. وتجدد الإشارة أيضا إلى التسوية التي تمت في ٨ آب/أغسطس لديون الاتحاد الروسي للبوينة والهرسك البالغة ١٢٥,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، والناجمة عن تبادل السلع بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، الذي توزع ما بين الدولة (١٠ في المائة) والاتحاد (٥٨ في المائة)، وجمهورية صربسكا (٢٩ في المائة)، ومقاطعة برتشكو (٣ في المائة). بيد أن التحديات المالية واضحة ومن المرجح أن تزداد بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٨٩ - وفي حين أن تمويل المؤسسات على مستوى الدولة يسمح لها بتغطية النفقات الجارية الأساسية، فإنه لا يكفي لتمكينها من أداء عملها الكامل والوفاء بالتزاماتها. وقد ظلت ميزانية مؤسسات الدولة على نفس المستوى منذ عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساسا إلى أن جمهورية صربسكا لها مصلحة سياسية في إضعاف الدولة.

٩٠ - ووفقا لوحدة إدارة الديون في وزارة مالية جمهورية صربسكا بلغ مجموع ديون جمهورية صربسكا في نهاية أيار/مايو ٢٠١٧ ما قيمته ٥,٣٨ مليار مارك من ماركات البوينة والهرسك. وفي ١٨ آب/أغسطس، كشف مكتب المراجعة العليا في جمهورية صربسكا، على غرار ما حدث في كثير من الأحيان في الماضي، عن ارتفاع في العجز والدين مقارنة بما أفادت به حكومة جمهورية صربسكا. وفي ظل غياب مدفوعات من صندوق النقد الدولي، واصلت حكومة جمهورية صربسكا الاقتراض من سوق رأس المال المحلي، لتجمع ما قدره ٢٩٠ مليون مارك من خلال إصدار أذون الخزانة والسندات في عام ٢٠١٧. ومن المقرر أن يبلغ إجمالي الاقتراض لعام ٢٠١٧ من خلال بيع الأوراق المالية الحكومية ٣٥٠ مليون مارك. وتتفاوض حكومة جمهورية صربسكا، منذ عام ٢٠١٥، على قرض جديد من أجل إعادة جدولة ديونها للحفاظ على سيولة الميزانية، ولكن الفشل كان نصيب كل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية حتى الآن. وتعود التحديات الرئيسية في الفترة القادمة إلى عبء الديون المرتفع لميزانية جمهورية صربسكا وانخفاض السيولة، وديون قطاع الأعمال التي تجاوزت ١٠ بلايين مارك، وديون قطاع الصحة التي تجاوزت بليون مارك. كما أن استقرار نظام المعاشات التقاعدية في جمهورية صربسكا ما زال يشكل مصدر قلق.

٩١ - واستنادا إلى تقرير تنفيذ الميزانية، أبلغت حكومة الاتحاد عن فائض قدره ٦٠,٨ مليون مارك في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى تأكيد وزارة المالية الاتحادية قدرتها على تغطية النفقات المقررة، فقد ألغت ثلاثة مزادات مقررة لأوراق مالية حكومية بقيمة حوالي ٧٠ مليون مارك. غير أنه

بالنظر إلى أن معظم مدفوعات الديون الخارجية والمحلية، إلى جانب النفقات الأخرى (مثل بعض التحويلات المباشرة)، تكون مستحقة في النصف الثاني من السنة، فإن الحفاظ على استقرار الميزانية يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً للحكومة الاتحاد، ولا سيما في الربع الأخير من العام عندما تكون معظم النفقات مستحقة. وقد تزداد الضغوط المالية أيضاً نتيجة لطلبات ٦٠.٠٠٠ إلى ٧٠.٠٠٠ من المحاربين القدامى العاطلين عن العمل من أجل تسوية وضعهم ومنحهم بدلات شهرية في مستوى الحد الأدنى للمعاش التقاعدي المحدد في مبلغ ٣٢٦ مارك، والتي قد تتطلب من الحكومة تخصيص ٢٨٠ مليون مارك في السنة. ويمكن أن يأتي الضغط أيضاً من المنتجين الزراعيين الذين يطالبون بتسوية الإعانات المالية المعلقة والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وهناك أيضاً طلب من أجل زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة ١٠ في المائة لفائدة ٤٠٨.٠٠٠ من المتقاعدين في الاتحاد. وكما هو الحال في جمهورية صربسكا، لا يزال الحفاظ على استقرار نظام المعاشات التقاعدية للاتحاد يشكل تحدياً.

٩٢ - وفي النصف الأول من السنة، سجلت الكانتونات فائضاً إجمالياً قدره ١٣٧,٢ مليون مارك، ويؤمل أن يكون ذلك قد أوقف اتجاه تزايد العجز المتراكم في الكانتونات. غير أن القيود المالية لا تزال واضحة، وهي تزيد من عدم رضا الكانتونات عن توزيع الإيرادات (بما في ذلك تسديد الديون الخارجية) على مستوى الاتحاد، مما يخلق توترات سياسية فيما بين الكانتونات وكذلك بين الكانتونات والاتحاد.

٩٣ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اعتمدت أخيراً جمعية مقاطعة برتشكو ميزانية المقاطعة لعام ٢٠١٧ وقدرها ٢٣٢,٣ مليون مارك، أي بانخفاض نسبته ١٢,٦ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٦. وتنتج المشاكل المالية في مقاطعة برتشكو أساساً عن نزاعات الأحزاب السياسية بشأن مخصصات الميزانية والإنفاق غير المسؤول وغير الشفاف ضريبياً.

الالتزامات الدولية والمسائل الأخرى

٩٤ - في ١ نيسان/أبريل، أعادت جماعة الطاقة فرض عقوبات على البوسنة والهرسك، كانت قد فُرضت أصلاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وعلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بسبب عدم التزام البلد بموافقة على اعتماد قانون على مستوى الدولة يتناول انتهاكات الالتزامات المنبثقة من معاهدة إنشاء جماعة الطاقة. ومن المرجح أن يتم التطرق إلى التزامات البوسنة والهرسك التي لم تنفذ في الاجتماع المقبل لمجلس وزراء جماعة الطاقة المقرر عقده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

٩٥ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمدت حكومة الاتحاد اقتراحاً بإقالة أربعة أعضاء اتحاديين من مجلس إدارة مشغل الشبكة المستقلة في البوسنة والهرسك بسبب انتهاء ولاياتهم وتعيين من يحل محلهم على أساس مؤقت لمدة ثلاثة أشهر. وتتعارض التعيينات المؤقتة المقترحة مع التشريعات ذات الصلة على مستوى الدولة وعلى مستوى الاتحاد ومع مبدأ استمرارية العمل الذي يضمن أداء المؤسسات دون عوائق في حالة تأخر التعيينات.

٩٦ - وفي أعقاب استنتاجات حكومة جمهورية صربسكا المؤرخة ١٦ آذار/مارس التي تطلب إلى وزارة النقل والاتصالات في جمهورية صربسكا أن تشرع في استعراض الاتفاق بين الاتحاد وجمهورية صربسكا بشأن إنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية كجزء من شركة النقل، المبرم في عام ١٩٩٨ بموجب المرفق ٩ للاتفاق الإطاري العام للسلام، واجهت الشركة قيوداً مالية بسبب محدودية التمويل المقدم من

جمهورية صربسكا. وهذا اتجاه مثير للقلق ويمكن أن يشكل تهديدا لاستقرار الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك، وهي الشركة الوحيدة التي أنشئت حتى الآن في إطار المرفق ٩، وهي مسألة حاسمة بالنسبة لتنسيق ومواءمة قطاع السكك الحديدية على النحو الصحيح.

تاسعا - عودة اللاجئين والمشردين

٩٧ - يظل احترام حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب شرطا محوريا لن يكتمل من دونه تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يطالب في مرفقه السابع السلطات من كل المستويات بأن "تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها".

٩٨ - ولا يسهم خطاب سلطات جمهورية صربسكا المستمر بخصوص حل البوسنة والهرسك في إعداد بيئة مؤاتية لعودة اللاجئين والمشردين وإدماجهم في هذا الصدد.

٩٩ - وبالإضافة إلى ذلك، ما زلت أشعر بالقلق إزاء الصعوبات المستمرة التي يواجهها العائدون في ميدان التعليم في عدة مجتمعات محلية في جميع أنحاء البلد.

عاشرا - التطورات الإعلامية

١٠٠ - ما زالت دائرة البث الإذاعي العام في البوسنة والهرسك تواجه تحديات فيما يخص استدامتها المالية واستقلالها السياسي. وقد أبرمت مؤخرا اثنان من هيئات البث الإذاعي العامة الثلاث عقودا مع شركة عامة للكهرباء تسمح للشركة بجمع الضرائب على دائرة البث الإذاعي العام من فواتير كهرباء المواطنين. وهذه خطوة متواضعة نحو تحسين الحالة المالية لهيئتي البث الإذاعي هاتين، وينبغي تطبيق النموذج في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

١٠١ - وسيطلب التثبيت الكامل للأوضاع المالية لدائرة البث الإذاعي العام حلا دائما لجمع الضرائب وإعادة هيكلة جديدة للنظام بأكمله. وينبغي للهيئات الإذاعية الثلاث التي تشكل دائرة البث الإذاعي العام، على وجه التحديد، أن تُسجل بوصفها شخصية اعتبارية مشتركة وأن تدير بشكل مشترك، على الأقل، الشؤون المالية والمعدات التقنية والرقمنة. وسيتيح ذلك تحقيق وفورات في التكاليف وتخفيض عدد الموظفين (يعمل حاليا في هيئات البث الثلاث ١ ٥٠٠ شخص تقريبا).

١٠٢ - وتكتسح التقارير المتحيزة والمتأثرة سياسيا البث الإذاعي العام. وقد عاقبت هيئة تنظيم الاتصالات في البوسنة والهرسك إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا على وجه الخصوص لعدم امتثالها لمبادئ البرمجة ولبثها برامج متحيزة تنطرق للشؤون الراهنة.

حادي عشر - مسائل الدفاع

١٠٣ - في منتصف حزيران/يونيه، ناقش مجلس وزراء البوسنة والهرسك التقرير المتعلق بتنفيذ استعراض الدفاع في البوسنة والهرسك، الذي ينص على أن تجرى جميع الأنشطة المقررة دون تأخير كبير. ومع ذلك، فبالنظر إلى أن تنفيذ هيكل القوة الجديد يتوقف على تفعيل خطة العمل بشأن العضوية في الناتو، فإنه

لم يجرز أي تقدم حقيقي ملموس. وعلى الرغم من أن وجهة النظر الرسمية للسلطات ترى أنه من المتوقع أن يتم تفعيل خطة عمل عضوية البوسنة والهرسك في الناتو بحلول نهاية العام، فإن عدم إحراز تقدم كافٍ في بعض المجالات - ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل ممتلكات الدفاع المحتملة - علاوة على توجه جمهورية صربسكا نحو إعلان الحياد العسكري، يثير تساؤلات حول احتمال تفعيل خطة العمل في المستقبل القريب.

ثاني عشر - قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية

١٠٤ - إنني أرحب بقرار مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر مواصلة الدور العسكري التنفيذي لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك بموجب تفويض جديد من الأمم المتحدة. وتؤدي عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك دوراً حيوياً مستمراً في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك من أجل الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، الأمر الذي يساعد بدوره مكثبي والمنظمات الدولية الأخرى على الوفاء بولاياتها الخاصة. ولا يزال الوجود الميداني لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية، بما في ذلك أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، يشكل عاملاً مساعداً هاماً لتحقيق استقرار وأمن البلد.

ثالث عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

١٠٥ - اجتمع في سراييفو، في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، المديرين السياسيين التابعون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطار، علاوة على تأكيد التزامهم القاطع بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها، ودعمهم الكامل لي بصفتي الممثل السامي في كفاءة احترام الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته وتنفيذ ولايتي وفقاً للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكد المجلس التوجيهي أيضاً على ضرورة إنجاز الأهداف الخمسة والشرطين الضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في سراييفو.

١٠٦ - ويواصل مكثبي اتباع نهجه المتسم بالمسؤولية المالية في تخطيط الميزانية. ومنذ بدء ولايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقلصت ميزانية مكتب الممثل السامي بنسبة ٥٣ في المائة وانخفض عدد موظفيه بما يربو عن ٥٨ في المائة. وإذ أضع في اعتباري هذه التخفيضات الهامة، من المهم التوضيح أنه، في ضوء الحالة القائمة على أرض الواقع، وبموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطار العام للسلام، ينبغي أن يتوافر لي باستمرار ما يلزم من الميزانية والموظفين لكي أظطلع بولايتي على نحو فعال.

رابع عشر - مواعيد تقديم التقارير

١٠٧ - وفقاً لمقترحات سألني بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريرتي الدوري الثامن عشر. وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية إذا ما طلبها الأمين العام أو أي عضو من أعضاء

مجلس الأمن في أي وقت. ومن المقرر أن أقدم تقريرني الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل
٢٠١٨.